جامعـــــة الكوفـــــة

كلية التربية الأساسيـــة

قسـم اللغـة العربيـــة

" أثر تعدد الأوجه الإعرابية في الدلالة القرآنية "

تقديم الطالبة

وسن محسن عليوي

إشراف

أ.د. هادي سعدون العارضي

الدكتوراه / المرحلة التحضيرية

توطئة:

إن للإعراب أثرا بارزا في كشف الدلالات والمعاني وإزالة اللبس ومعرفة المقاصد ، وكما أنه ينماز بإعطاء الكلمة حرية في التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن يؤثر ذلك على وظيفتها داخل السياق ، وهذه من مميزات اللغة العربية لغة القرآن الكريم المعربة والتي تميزت بها عن سائر اللغات الأخرى غير المعربة التي تلتزم الكلمة فيها رتبة واحدة والتي تفقدها كثيرا من المرونة التي تتيحها لها وجوه الإعراب .

وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئًا. وأنت تعلم أن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل؛ يحذفون الكلمة إذا فُهِمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها، كالتاء — عَلَم التأنيث — يلحقونها بالوصف لتدل على التأنيث الموصوف، مثل مؤمنة وصابرة، فإذا كان الوصف خاصًّا بالمؤنث تركوها استغناءً عنها كما في أيم، وظئر، ومرضع.[1]

ويمكن الاستغناء عن الحركة الإعرابية إذا أمن اللبس، قال ابن مالك:١

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل، أجز، ولا تَقِس[2]

وعليه فلابد من دراسة العلامات الاعرابية على أنها دوال على معانٍ ، وقد تختلف هذه العلامات باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات.

يقول: ((فأما الضمة فإنها عَلَم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنها عَلَم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتابٌ لمحمد. ولا تخرج الضمة ولا

[1] إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ٤١.

[2] شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، ١/ ٤٢٥.

الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه، إلا أن يكون ذلك في بناء أو في نوع من الإتباع. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة. فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثرًا لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام. فهذا جوهر الرأي عندنا، وخلاصة ما نسعى بعد في تفصيله وتأييده، ونستعين الله)).[1]

ويوضح أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجي — توفي سنة ٣٣٩هـ — كيف أن الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني والدلالات، يقول: ((إن الأسماء لما كانت تعتريها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها، ليتسع لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة)) .[2]

ويشير الإمام محمد بن المستنير المعروف بقطرب، إلى اتساع الدلالة بواسطة الحركات ، يقول: ((إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون، فجعلوه في الوصل محركًا حتى لا يبطئوا في الإدراج، وعاقبوا بين الحركة والسكون، وجعلوا لكل واحد أليق الأحوال به؛ ولم يلتزموا حركة واحدة لأنهم أرادوا الاتِّساع، فلم يضيِّقوا على أنفسهم وعلى المتكلم بحَظْر الحركات إلا حركة واحدة)) .[3]

---

[1] نفس المصدر ، ٤٢.

[2] نفس المصدر ، ٤٢.

[3] الاشباه والنظائر ، ٢٦١ ، وما بعدها .

المبحث الأول

مفهوم الإعراب والدلالة

أولا : التعريف بالإعراب والدلالة .

الإعراب لغةً: قال ابن فارس: (عرب) العين والراء والباء أصول ثلاثة أحدها الإنابة والإفصاح ... فالأول قولهم: أعرب الرّجُل عن نفسه، إذا بين وأوضح[١]. وقال الأزهري : الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرَّب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عما في ضميرك أي أبن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام. قد أغرب [٢].فالإعراب بمعناه اللغوي يتمثل في البيان، والإفصاح، والإيضاح [٣]. أما في الا**صطلاح**فلم تختلف عبارات العلماء كثيرا في تعريف الإعراب تعريفا اصطلاحيا، وجميعها تدور في فلك واحد، وهو أنَّ الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا[٤].

أما الدلالة بالمعنى اللغوي هي: الهداية والإرشاد والتوجيه نحو الشيء[٥]،**وفي الاصطلاح:** هو (ما يتوصل إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى)[٦].وقد أشار سيبويه في كتابه إلى مفهوم الدلالة وعلاقة الدال بالمدلول في باب (اللفظ للمعنى)[٧] أما ابن جني فقد ذكر ثلاثة أنواع للدلالة، منها: اللفظية التي تمثل الدلالة اللغوية أو المعجمية، والصناعية

---

[١] مقاييس اللغة (٤/٢٩٩) مادة : عرب

[٢] تهديب اللغة (٢/٣٦٢)، مادة: عرب

[٣] ينظر : لسان العرب (١/٥٨٧)، مادة: عرب

[٤] ينظر: التعريفات للجرجاني، ص٤٧.

[٥] ظ: اساس البلاغة، ٢٥٩/١.

[٦] المفردات، الراغب، ١٧١.

[٧] الكتاب، ٢٤/١.

التي تمثل الدلالة الصرفية، والمعنوية المستفادة من وراء المعنى[١] ويرى الجرجاني أن حدّ الدلالة هو: (كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول) [٢]. فالدلالة هي العلاقة بين الدال والمدلول، ،فالمعنى المستقر في الذهن نتيجة ربط الدال بالمدلول هو الدلالة. ويعد علم الدلالة من أهم وأقدم فروع علم اللغة دراسة ويعزى ذلك إلى تحدي العرب المشككين في بيان القرآن واعجازه فبحثت في دلالات الفاظه وكلماته[٣] وهو خاص بدراسة المعنى في المقام الأول[٤] وقد أولى المفكرون و المناطقة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع عنايتهم باللغة منذ أمد بعيد؛ لأن عليها مدار حياة مجتمعاتهم الفكرية والاجتماعية، والدينية[٥] وهذه العناية كانت في الكلمات اكثر من كونها في الوظائف النحوية، والدليل القواميس اللا معدودة التي أُنتجت في كل أجزاء العالم التي دُرست فيها اللغة [٦]، فجميع فروع اللغة تُشارك في الدلالة ولا يمكن الفصل بينها وبين علم الدلالة، فكل فرع منها يُسهم بدوره في الدلالة في إطار مجاله.[٧]

ثانياً: **علاقة الإعراب بالدلالة** .

إن للإعراب أهمية كبيرة في توضيح المعاني التي تنشدها الآيات القرآنية، وبيان ما تقصده من دلالات، فتكمن أهمية الإعراب في تفسير القرآن الكريم في ارتباطهما ببعض ارتباطا قويًا متينا، فكما أنَّ التفسير ضروري لفهم مراد الله تعالى في آياته، ومن ثم فهم معانيه ومراميه، فكذلك الإعراب؛ لأن هدفه الإقصاء عن المعنى والدلالات التي ترمي إليها

---

[١] ظ: الخصائص، ٣/٩٨ .١٠٠.

[٢] التعريفات، ١٠٨.

[٣] علم الدلالة، كراعين، ٨٩.

[٤] ظ: الكليات، ٨٤٣.

[٥] ظ: علم الدلالة ،منقور عبد الجليل، ١٤.

[٦] ظ: علم الدلالة، جون لاينز، ٩.

[٧] ظ: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، ٩.

مقاصد الآيات الكريمة ، فهو لا يقل ضرورة عن التفسير، فالإعراب ليس علامة لفظية فحسب؛ بل هو مناط إيضاح المعنى وإظهاره.

قال ابن جني في باب القول على الإعراب: ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى إنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه)).[1]

وقال ابن فارس: ((فأما الإعراب – فيه تُميز المعاني، ويُوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد غير معرب أو ضرب عمر زيد غير معرب لم يوقف على مراده. فإن قال: ما أحسن زيداً أو ما أصن زيد أو ما أحسن زيد أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده)).[2] أما مكي بن أبي طالب في مقدمة مشكله : ((ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على إحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أراد الله تبارك وتعالى به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد))[3].

مما تقدم فالإعراب من الأدوات المهمة التي تساعد المفسرين والمشتغلين في القرآن على فهم كنه الآيات وبيان المقاصد والدلالات الذي يرمي إليها الله تعالى في إيصال المعاني والغايات المنشودة إلى القارئ المتدبر الذي يريد الوصول إلى معرفة القرآن معرفة حقة .

---

[1] الخصائص ، ١/ ٣٥.

[2] الصاحبي في فقه اللغة ، ٤٧.

[3] مشكل إعراب القرآن ، ١/ ٢ .

المبحث الثاني

أثر تعدد الأوجه الإعرابية في تغيير الدلالة القرآنية

تكلمنا في المبحث الأول عن أهمية الإعراب بصورة عامة والحركات الاعرابية خاصة و علاقتها بالدلالة ، وسندرس في هذا المبحث أثر تعدد الأوجه الإعرابية في تغيير الدلالة القرآنية ، وستكون الدراسة باختيار نماذج من الآيات القرآنية الكرمة وعرض الأوجه الإعرابية التي تكلم بها النحاة وعلاقة تعدد هذه الأوجه بدلالة تلك الآيات .

الآية الأولى: **قال تعالى** : ((**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ**)).**النساء** : **١٢**

اختلف العلماء في المراد بلفظ (كلالة) في قوله تعالى: (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَو امْرَأَةٌ) على أقوال أجملها فيما يأتي:

قرأ الجمهور: يورَث بفتح الراء مبنياً للمفعول، من أورث مبنياً للمفعول. وقرأ الحسن: كسرها مبنياً للفاعل من أورَث أيضاً. وقرأ أبو رجاء والحسن والأعمش: بكسر الراء وتشديدها. من ورّث. فكلمة (كلالة) لها عدة وجوه إعرابية والتي من خلالها حددت لكلمة (كلالة) أربع دلالات وهي :

١ـ أن تدل على معنى (الميت أو الوارث) إذا اتخذت الأوجه الاعرابية التالية :

ـ انتصاب الكلالة على الحال من الضمير المستكن في يورث. وإذا وقع على الوارث احتيج إلى تقدير: ذا كلالة، لأن الكلالة إذ ذاك ليست نفس الضمير في يورث.

وهذا الرأي مردود من وجهين:

الأوّل: اللفظة هنا بمعنى الموت وليست بمعنى الميت أو الوارث، والدليل أنهم احتاجوا إلى تقدير لفظة (ذا) فلا يمكن أن تكون بمعنى (ذا ميت) بل (ذا موت).

الثاني: أن هذا الإعراب يوهم المتلقي أن الوارث قد يكون حيًّا أو ميتًا، وهذا خطأ فلا يمكن أن يكون الوارث إلا ميتًا.

ـ أن تكون كان ناقصة، فيكون يورث في موضع نصب على الخبر. أو تامة فتكون في موضع رفع على الصفة.

قولهم إن كلمة (كان) قد تكون تامّة غير مقنع أيضًا، لأنّنا حين نقول مثلا: كان يوم القيامة، تمّ المعنى واتّضح لدينا، فهل يتضح حين نكتفي بقولنا: كان رجلٌ، ونقصد كان وفاعلها؟.

وقولهم إن الفعل (يورث) يعرب صفة، أيضًا مردود، فهل المقام لوصف هذا الرجل بصفة أنه موروث، أم المقام مقام تقرير للحدث.

٢ـ أن تدل على معنى (القرابة) إذا كان لها الوجه الاعرابي الآتي :

أن تنتصب (كلالة) على أنها مفعول من أجله أي: يورث لأجل الكلالة.

وهنا يكون المعنى يورث إخوته لقرابتهم، وأحقيتهم بذلك، وهذا الرأي مقنع نوعًا ما.

٣ـ أن تدل على معنى (المال) إذا كان لها الوجه الاعرابي الآتي :

قال عطاء: (الكلالة المال، فينتصب كلالة على أنه مفعول ثان، سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول).

وهذا أقرب الأوجه إلى الصحة، إذ أنّ أحكام الميراث تُعنى بما يترك الرجل من أموال سواء أ كانت نقودًا، أم أشياء أخرى، لكنها جميعًا تنضوي تحت مظلة المملوكات.

الآية الثانية: **قال تعالى**: ((**وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**)).

فقد اختلف العلماء في إعراب (كتاب الله) على وجوه نتج عنها الاختلاف في معناها، والتي أجملها فيما يأتي:

١ـ أن تدل على معنى (الفرض) إذا كان لها الوجه الاعرابي الآتي :

النصب على المصدر؛ أي: كتب الله عليكم تحريم هذه الأنواع التي سبق ذكرها كتابا وفرضه فرضًا، فليس لكم أن تفعلوا شيئا مما حرمه الله عليكم،وإنما الواجب عليكم أن تقفوا عند حدوده وشرعه وهو ما رجحه الأخفش والمبرد، والطبري، والزجاج ، والنحاس[١]، وابن جني[٢].

قال المبرد فلم ينتصب (كتاب) بقوله (عليكم)، ولكن لما قال: حرمت عليكم أمهاتكم أعلم أن هذا مكتوب عليهم، فنصب كتاب الله للمصدر؛ لأنّ هذا بدل من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأول في معنى: كتب الله عليكم، وكتب عليكم)[٣]

وقال الطبري: ((يعني تعالى ذكره: كتابا من الله عليكم، فأخرج (الكتاب) مُصَدْرًا من غير لفظه، وإنَّما جاز ذلك؛ لأن قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم)، إلى قوله: كتاب الله عليكم)، بمعنى كتب الله تحريم ما حرم من ذلك وتحليل ما حلل من ذلك عليكم كتابا))[٤].

وقال في موضع آخر معللاً لهذا الرأي: ((إن في كل ما قبل المصادر التي هي مخالفة ألفاظها ألفاظ ما قبلها من الكلام، معاني ألفاظ المصادر وإن خالفها في اللفظ، فتصبها من

---

[١] ينظر : معاني القرآن (١/٢٣٥).(٢/٣٦) (٢/٥٧)

[٢] يُنظر : المحتسب (١/١٨٥)

[٣] المقتضب (١٧٩)

[٤] جامع البيان (٨/١٦٩)

معاني ما قبلها دون ألفاظه))[1].

وهذا الرأي أقرب إلى الصواب، فالسياق يدل على أن الكتاب هو الفرض.

٢ـ أن تدل على معنى (القرآن الكريم) إذا كان لها الوجه الإعرابيّ الآتي:

النصب على الإغراء؛ أي: الزموا كتاب الله الذي هو حجة عليكم إلى يوم القيامة ولا تخالفوا شيئا من أوامره أو نواهيه. وإلى هذا ذهب ابن كثير، والسعدي، وعبد الكريم الخطيب، وابن عاشور. قال ابن كثير: ((قَوْلُهُ: كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ أَي هذا التحريم كتاب كتبه الله عليكم، فالزموا كتابه، ولا تخرجوا عن حدوده والزموا شرعه وما فرضه))[2].

وقال عبد الكريم الخطيب: (((كتاب اللهِ عَلَيْكُمْ) هو إغراء بالحفاظ على هذه الحدود، والتزامها، كما بينها الله وجعلها عهدا وميثاقا بينه وبين المؤمنين به بمعنى احفظوا وارعوا ما كتب الله لكم وافترض عليكم من أحكام الزواج)).[3]

وقال ابن عاشور : ((وَقَوْلُهُ:(كتاب الله عَلَيْكُمْ) وهو تحريض على وجوب الوقوف عند كتاب الله ، و (عَلَيْكُمْ) نائب مناب (الْزَمُوا)، وهو مُصيَّر بمعنى اسم الفعل ، وذلك كثير في الظروف والمجرورات المنزلة منزلة أسماء الأفعال بالقرينة ، كقولهم : إليك ، وذونك ، وعليك . و (كتاب الله) مفعوله مقدم عليه عند الكوفيين)) [4].

وقال الزجاج: ((هذا عندنا لا يصح؛ لأن معمول عليك لا يتقدم عليه، وإنما كتاب الله نصب مصدر مؤكد ما))[5].

---

[1] المصدر نفسه (٧/٢٦٢).

[2] تفسير القرآن العظيم (٢/٢٥٨).

[3] التفسير القرآني للقرآن (٣/٧٣٨)

[4] التحرير والتنوير (٥/٧)

[5] إعراب القرآن (١/١٥٢).

وهذه المسألة مسألة خلافية، اختلف فيها البصريون مع الكوفيين، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها؛ لأنها فروع على الفعل في العمل فينبغي أن لا تتصرف تصرفه؛ لأن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول. وذهب الكوفيون إلى أن ذلك جائز، واحتجوا بهذه الآية وأيضا بالقياس على أنها نائبة عن الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب عنه [١].

وإن كان رأي الكوفيين أرجح من الناحية النحوية، إلا أنها من الناحية الدلالية ليست واضحة كالأولى؛ فالله سبحانه وتعالى يخبرنا أنّ ذلك فريضة، ولا حاجة للإغراء بالالتزام، فالتعاليم الدينية تبلغ للناس وهم أحرار في تطبيقها من عدمه، فما داعي الإغراء؟

٣- إنَّ إعراب (كتاب الله): النصب على الحال، وهو ما ذكره مكي[٢].

وهذا المعنى بعيد عن الإعجاز القرآني، فهل من المعقول أن يكون المعنى، أن الحال أنّ هذا الكلام هو القرآن الكريم، أم أن المقصود أن ما ذُكر من حكم مفروض على الناس، فلماذا هذا التكلف الدلالي بسبب الخطأ الإعرابي؟

٤- إن إعراب (كتاب الله) : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا كتاب الله عليكم، وقد أجازه الزجاج، والنحاس [٣]، والزمخشري [٤]، والقرطبي [٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/٢٢٨)

[٢] يُنظر: الهداية (٢/١٢٨١)

[٣] يُنظر : إعراب القرآن (١/٢٠٨).

[٤] ينظر: الكشاف (١/٤٩٧)

[٥] ينظر : الجامع لأحكام القرآن (٥/١٢٤).

وردت الكلمة منصوبة، وقد أوردوها مرفوعة في قراءة من القراءات، لكنّ النصب أقوى دلاليًّا؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير، والقضية الثانية، أن النصب على أنه مفعول مطلق تأكيد على أن هذه القضية مفروضة وليست مجرد إخبار خالٍ من التأكيد.

الآية الثالثة: قال تعالى : ((**قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ**)). **طه: ٦٣**

في هذه الآية القرآنية الكريمة قد اختلف العلماء في إعراب (هذان) على وجوه نتج عنها الاختلاف في دلالتها، ومن هذه الأوجه:

الوجه الأول: (إنْ) مخففة من الثقيلة ومهملة، فلا عمل لها؛ أي: إنها لا تنصب المبتدأ، و(هذان) اسم إشارة مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف، واللام الفارقة، و(ساحران) خبر (هذان) مرفوع بالألف. وهذا قول جملة من النحويين منهم علي بن عيسى[1].

قال ابن عقيل في شرحه للألفية: "إذا خففت "إن" فالأكثر في لسان العرب إهمالها؛ فتقول: إن زيدٌ لقائم" ، وقال ابن مالك في ألفيته:[2]

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ العَمَلُ وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وهذه هي القراءة المشهورة اليوم، ولا إشكال فيها من حيث الإعراب ولا من حيث المعنى.

ولكن إن قيل: إنها جاءت مثقلة في قراءة صحيحة، فالرد كما قال الآلوسي: "(إن) ملغاة وإنْ كانت مشددة؛ حملاً لها على المخففة، كما أعملت المخففة حملاً لها عليها في قوله: ﴿ وَإِنْ

[1] انظر: "تفسير الآلوسي" (٩/٣٢٥).

[2] "شرح ابن عقيل" (١/٣٤٦).

كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود: ١١١]، فهي مخففة في قراءة نافع وابن كثير وشعبة"[١].

وقياسهم هذا غير سليم؛ والسبب هو أنّ (إنْ المخففة) تعمل عمل إنّ الثقلية ولكن بقلة، ولكن لم نسمع عن العرب أنّ هنالك بيت شعر أو آية أو كلام نثري وردت فيه (أنّ الثقيلة) غير عاملة، فلماذا هذا التكلف؟

الوجه الثاني: "إن" هنا ليست الناسخة؛ بل هي إن بمعنى "نعم"، ويكون المعنى: نعم هذان ساحران، وهو قول جماعة من النحويين، منهم المبرد والأخفش الصغير، وذكره أبو إسحاق الزجاج في تفسيره، وذكر أنه عرض هذا القول على المبرد وإسماعيل القاضي فقبِلاه.فهل تأتي "إن" بمعنى "نعم" في اللغة العربية؟

الإجابة: نعم، ودليل ذلك قول الشاعر – وهو عبدالله بن قيس الرقيات –[٢]:

بَكَرَ العَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلاَ ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهْ

أي: فقلت: نعم.وعلى هذا الوجه يكون: (هذان ساحران) مبتدأ وخبرًا مرفوعين كالوجه السابق[٣].

وهذا الرأي أعمق من سابقه وأدق، فهذا الإعراب (أداة جواب بمعنى نعم)، والدليل على ذلك نستشفّه من الآية السابقة، إذ قال تعالى: "فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى قَالَ لَهُم مُّوسَى وَيْلَكُمْ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى، فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى، فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى"، فبعد صراع ونزاع بين هؤلاء القوم،

---

[١] تفسير الآلوسي" (٩/٣٢٥).

[٢] ديوانه ، .

[٣] الكشاف"، للزمخشري (ص٦٦٠)، و"اللمع"، لابن جني، مع "توجيه اللمع" (ص١٥٥) .

توصلوا إلى إجابة" [طه:٦٠ـ٦٣]، ومن هنا نستشفّ أن صراعًا حصل بين قوم موسى بعد أن حاول أن ينهاهم وأخوه هارون عن جمعِ السحرة، فحين تنازعوا وتضاربت الآراء أجاب بعضهم تأكيدًا ب(نعم) هذان لساحران.

الوجه الثالث: "إن" هنا نافية، واللام الداخلة على (ساحران) بمعنى: إلا، فيكون المعنى: ما هذان إلا ساحران، وهذا قول الكوفيين من النحاة، وعلى هذا القول تكون (هذان) مبتدأ مرفوعًا[١].

ولا حاجة للوقوف طويلًا عند هذا الإعراب، فالتكلف فيه واضح، فكيف تكون لام التوكيد المزحلقة بمعنى إلا التي هي للاستثناء؟

الوجه الرابع: "إن" ناسخة وناصبة، و(هذان) اسمها، ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه في محل نصب جَارٍ على لغة بعض العرب من إجراء المثنى وما يلحق به بالألف دائمًا، وهو قول أبي حيان وابن مالك والأخفش وأبي علي الفارسي[٢].

قال ابن عقيل في شرح الألفية: "ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقًا: رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما"[٣].وقال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: "وهذه لغة لبعض العرب، جاءت هذه القراءة على إعرابها"[٤].

وهذا الرأي قد يكون صحيحًا، فالقرآن الكريم ورد محاكيًا لكثير من لهجات العرب، والدليل ورود لهجة (أكلوني البراغيث) في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وأسرّوا النّجوى الذين

---

[١]تفسير الآلوسي": "روح المعاني" (٣٢٣/٩).

[٢]تفسير الآلوسي" (٣٢٥/٩)، وعلى هذا يكون اسم الإشارة مبنيًّا في محل نصب اسم "إن".

[٣]شرح ابن عقيل" (٦٠/١)، وانظر: "التحرير والتنوير" (٢٥٣/٨).

[٤]"تفسير ابن كثير" (٢٥١/٣).

ظلموا"، وأيضًا في قوله تعالى: "ثمّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُم"، فلعلَ هذه الآية تكون من باب التوسع في استخدام اللهجات العربية.

الوجه الخامس: "إن" ناسخة ناصبة، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(هذان ساحران) مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر إن.

والمعنى إنه (أي: إن الحال والشأن) هذان لساحران، وإلى ذلك ذهب قدماء النحاة[1].

قال الطاهر بن عاشور: "ونزول القرآن بهذه الوجوه الفصيحة في الاستعمال ضربٌ من ضروب إعجازه؛ لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني، متحدة المقصود"[2].

وهذا الوجه ظاهر التكلف ولا داعي له من الأساس.

الآية الرابعة : **قال تعالى** : ﴿**وَامْسَحُوا بِرءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾.

اختلف علماء اللغة والمفسرون في توجيه قراءة الجر في (وَأَرْجُلِكُم) في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) فِي الآية على عدة توجيهات:

التوجيه الأول: إن خفض (الأرجل) على الجوار (للرؤوس) لا على العطف عليها؛ لأن الخفض على الجوار لا يوجب حكم الذي جاوره، وحمل على إعرابه للمجاورة، وإلى هذا ذهب أبي عبيدة، والأخفش، والعكبري، وابن هشام ، وابن كثير، والمظهري، والشنقيطي، وهو عندهم بمعنى الغسل وليس مجرد المسح[3].

---

[1] التحرير والتنوير" (٢٥٣/٨)، وانظر: "روح المعاني" (٣٢٥/٩).

[2] "التحرير والتنوير" (٢٥٤/٨).

[3] مجاز القرآن (١/١٥٥)، ومعاني القرآن (١/٢٧٧)، وينظر: السبعة لابن مجاهد(٦٢٢)، والحجة لأبي علي الفارسي (٦/٢٥٥)، البيان (١/٤٢٢ ٤٢٤)، [3]تفسير ابن كثير (٣/٥٣). (٩٣) – يُنظر: التفسير المظهري (٣/٤٧).

وهذا الإعراب غير مقنع، فالآية ليست في معرض إبداع شكلي كما في مواضع أخرى، فهنا حكم شرعي حاسم، لا مجال فيه لمثل هذه الأشياء الجمالية الصوتية.

وممّن فند هذا الرأي الفخر الرازي إذ قال: "فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال : هذا كسر على الجوار كما في قوله : (جحرُ ضبٍّ خربٌ) ، قلنا : هذا باطل من وجوه : الأول : أن الكسر إنما يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس كما في قوله : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فإن من المعلوم بالضرورة أن الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للجحر، وفي هذه الآية الأمن من الالتباس غير حاصل. وثالثها: أن الكسر بالجوار إنما يكون بدون حرف العطف، وأما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب [١].

وقال أبو حيان ومن أوجب الغسل تأول أن الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً، ولم يرد إلا في النعت، حيث لا يلبس على خلاف فيه قد قرر في علم العربية [٢]، وما ذهب إليه مقنع جدًّا، فهذا الإعراب واضح التكلف، ولا يفسر إلا بما فسره أبو حيان.

التوجيه الثاني: إن خفض (الأرجل) بالعطف على الرؤوس)؛ لأن حمل الكلام على أقرب العاملين أحسن فلما كان قبل الأرجل عاملان الغسل والباء، والباء أقرب حمل الكلام على الباء لقربها منه، وهو الأكثر في كلام العرب، على أن مراد الله من مسحهما العموم، وكان لعمومهما بذلك معنى (الغسل) و(المسح)؛ لأن في الرجلين بمسحهما بالماء غسلهما، وفي إمرار اليد وما قام مقام اليد عليهما مسحهما، وهو ما قال به الطبري، والزجاج [٣].

قال أبو علي الفارسي: الحجة لمن جر فقال: (وأرجلكم) أنه وجد في الكلام عاملين: أحدهما: الغسل، والآخر: الباء الجارة ووجه العاملين إذا اجتمعا في التنزيل أن تحمل على الأقرب منهما دون الأبعد، وذلك نحو قوله: (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ الله (أخذا)

---

[١] ينظر : مفاتيح الغيب (١١/٣٠٥).

[٢] البحر المحيط (٤/١٩٢).

[٣] ينظر : معاني القرآن وإعرابه (٢/١٥٣)

[1]، ونحو قوله : (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكلالة) [2] فلما رأى العاملين إذا اجتمعا حمل الكلام على أقربهما إلى المعمول حمل في هذه الآية أيضا، على أقربهما، وهو الباء دون قوله: فاغسلوا وكان ذلك الموضع واجبا، لما قام من الدلالة على أن المراد بالمسح الغسل، وقيام الدلالة من وجهين أما أحدهما فما روى عن أبي زيد أنه قال: المسح خفيف الغسل، قالوا: تمسحت للصلاة، فحمل المسح على أنه غسل ويقوي ذلك أن أبا عبيدة ذهب في قوله تعالى: (فطفق منخا بالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ إلى أنه الضرب).

ويرى مؤيدو هذا الرأي أن مما يدل على أن المراد بالمسح في الرجل الغسل ما قاله أبو زيد الأنصاري – وهو إمام اللغة – العرب: قد تسمي الغسل الخفيف: مسحا، تقول العرب: تمسح يا هذا، يريدون به: اغتسل، فعطفه على المسح لا ينفي الغسل؛ فيجوز أن يكون المراد بهذا المسح في الرأس حقيقة المسح، وفي الرجل الغسل؛ ولأن غسل الرجل على الأغلب لا يخلو عن مسح؛ ولذلك فساغ أن يسمى غسلها: مسحا [3].

وهنا لا نرى أثرًا للوجه الإعرابي في توجيه المعنى، بل هو أدقّ الأوجه الإعرابية وأصحّها.

لكن التأثير للحكم الشرعي السابق الذي يتبناه أنصار هذا الرأي فبدأوا يتأولون المعنى بطريقة غير منطقية، وغير سليمة، فهل يستدعي الحكم الشرعي أن يستعمل الله سبحانه ألفاظًا ويقصد بها أشياء أخرى، ما الغاية من ذلك؟

---

[1] الجن، الآية ٧

[2] النساء الآية ١٧

[3] ينظر : تفسير السمعاني (٢/١٨).

التوجيه الثالث: إن خفض (الأرجل) بالعطف على (الرؤوس) وتأول ذلك على أنَّ الله إنَّما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها، وهو مروي عن ابن عباس وعكرمة ، وقتادة، والشَّعْبِي، وأنس[1]، وهو ما قالبه أبو حيان.

قال أبو حيان: " والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس[2].

وهذا الرأي هو الأصح والأبعد عن التكلف والتأويلات التي لا داعي لها.

التوجيه الرابع: إن خفض (الأرجل) مجرورة بحرف جر مقدر دل عليه المعنى، ويتعلق هذا الحرف بفعل محذوف أيضاً يليق بالمحل، فيُدعى حذف جملة فعلية وحذف حرف جر، قالوا: وتقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلاً، وهو ما أجازه العكبري.

قال العكبري: إن يكون جر الأرجل بجار محذوف تقديره وافعلوا بأرجلكم غسلا)، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز، قال زهير بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقا شيئًا إذا كان جائيا[3]. فجر بتقدير الباء، وليس بموضع ضرورة [4].

التعقيب: وضعف هذا القول ابن سيدة، وأبو حيان [5]. قال ابن سيده: " ومن " تأول على أن الأرجل مجرورة بفعل محذوف يتعدى بالباء أي: (وَافْعَلُوا بِأَرْجُلِكُمُ الغسل)، وحذف الفعل وحرف الجر، وهذا تأويل في غاية الضعف[6].

وهو رأي واضح التكلف والبعد عن العقل والمنطق.

---

[1] ينظر : جامع البيان (١٠/٥٧ (٥٩).

[2] البحر المحيط (٤/١٩١).

[3] ديوانه (ص ١٣٩)

[4] ينظر: التبيان (١/٤٢٤)

[5] ينظر : البحر المحيط (٤/١٩٢)

[6] إعراب القرآن (٣/٣٨٢).

الخاتمة :

١ . صلة الإعراب بالتفسير والمفسر ، حيث اشترط العلماء في المصر معرفة النحو؛ لأنه من أبرز علوم الآلة التي يحتاجها المفسر احتياجا أوليًا لكي يفهم القرآن الكريم على وجهه الصحيح.

٢ . بيان أهمية اللغة العربية للقرآن الكريم، وأثرها في فهم القرآن وتفسيره، وأنها لا غنى عنها لمريد التفسير، مع الحرص على عدم الاعتماد على مجرد اللغة في فهم كلام الله.

٣. تغير الوجه الإعرابي له الأثر البارز في تغير المعنى ودلالة الآية القرآنية .

المصادر :

١. إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، د . ط ، ١٩٥٩م.

٢. أساس البلاغة : محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : د. محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨ م .

٣. الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين السيوطيّ (ت : ٩١١ هـ) ، دار الكتب العلميّة ، د.ت .

٤. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، ١٩٩٥ م.

٥. إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥ هـ.

٦. إعراب القرآن: ابن سيده (ت:٤٥٨هـ)، الكتاب غير مطبوع، متوفر على المكتبة الذهبية الشاملة فقط، من غير تحقيق.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة ، المكتبة التجارية ، ١٩٦١م .

٨. البحر المحيط (التفسير الكبير) ، أبو حيّان الأندلسيّ ، مطبعة السعادة بمصر .

٩. البيان في تفسير القرآن ، الخوئيّ آية الله العظمى السيّد أبو القاسم الموسويّ ، الكويت ، منشورات دار التوحيد للنشر والتوزيع ، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م .

١٠. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبريّ عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ) ، تحقيق عليّ محمّد البجّاويّ ، بيروت ، لبنان ، دار الشام للتراث ١٣٩٦هـ . ١٩٧٦م .

١١. التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، (ت ١٢٨٤هـ-١٩٧٣م)، الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

١٢. التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د. محمود عكاشة، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.

١٣. تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، ابن كثير، ت(٧٧٤هـ)، دارالمعرفة، بيروت، ١٩٦٩م.

١٤. تفسير القرآن (تفسير السمعاني)، المؤلف: منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي أبو المظفر السمعاني (ت:٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم أبو تيميم – غنيم بن عباس أبو بلال، دار الوطن للنشر، ١٩٩٧م.

١٥. التفسير القرآني للقرآن، المؤلف: عبد الكريم يونس الخطيب (ت بعد ١٣٩٠ هـ)، دار الفكر العربي – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

١٦. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (تفسير الرازيّ) ، الفخر الرازيّ محمّد بن عمر (ت٦٠٦هـ) ، بيروت ، لبنان ،دار الفكر الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م

١٧. التفسير المظهري: القاضي محمد ثناء الله العثماني الحنفي المظهري النقشبندي (ت: ١٢٢٥هـ) ، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٨. تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت : ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : د. عبد السلام محمد هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٩. جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبريّ) ، الطبريّ أبو جعفر محمّد بن جرير (ت٣١٠هـ) ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م .

٢٠. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ) ، القرطبيّ أبو عبد الله محمّد بن محمّد ابن أحمد الأنصاريّ (ت٦٧١هـ) ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٥هـ . ١٩٦٧م .

٢١. الحجّة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم ،بيروت دار الشروق الطبعة الثانية ١٩٧٧م .

٢٢. الحجة للقراء السبعةا: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)،تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

٢٣. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت : ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : د : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، د.ت .

٢٤. ديوان زهير بن أبي سُلمى : الأعلم الشنتمري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ م .

٢٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي، ت(١٢٧٠هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق الشيخ محمد أحمد الآمد، والشيخ عمر عبدالسلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت . لبنان، ط١، (١٤٢٠هـ ١٩٩٩م).

٢٦. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)
تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢٧. شرح ابن عقيل : عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت : ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة المعراج ، الطبعة الرابعة ، ١٤٣٢ هـ .

٢٨. شرح الأشموني على ألفية بن مالك المسمّى (منهج السالك إلى ألفية بن مالك) أبو الحسن نورالدين عليّ بن محمّد الأشمونيّ (ت٩٢٩هـ) ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ،القاهرة الطبعة الأولى ، ١٩٥٥م .

٢٩. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ابو الحسن احمد، ت(٣٩٥هـ)، حققه وقدَّم له مصطفى الشويمي، مؤسسة أ.بدران للطباعة والنشر، بيروت . لبنان(١٣٨٢هـ .١٩٦٣م).

٣٠. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي: منقور عبد الجليل، من منشورات اتحاد الكتّاب العرب، ٢٠١١م.

٣١. علم الدلالة بين النظر والتطبيق: أحمد نعيم الكراعين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٣٢. علم الدلالة: جون لاينز، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، وحليم عبد الحسن فالح، مطبعة جامعة البصرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م

٣٣. قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية: حسين بن علي بن حسين الحربي،أصل الكتاب: رسالة ماجستير- كلية أصول الدين، جامعة الإمام ١٤١٥ هـ بإشرف الشيخ مناع القطان، الناشر: دار القاسم - السعودية الطبعة: الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٤. كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق : محمد عبد السلام هارون ، مطبعة المدني ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٣٥. الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشريّ ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت٥٢٨هـ) ،بيروت دار الفكر ، ١٣٩٧هـ . ١٩٧٧م .

٣٦. الكليات، معجم المصطلحات والفروق اللغوية، ابو البقاء الكفوي، ت(١٠٩٤هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش، محمد المصري، نشر وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦م.

٣٧. لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الافريقي المصري (ت : ٧١١ هـ) ، دار صادر ، د.ت

٣٨. اللمع في العربية، ابن جني، (٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس، ط١، الاردن(١٩٨٨م).

٣٩. مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ (ت٢١٠هـ) ، تحقيق محمّد فؤاد سزكين ،مصر مكتبة الخانجي ١٩٥٤هـ . ١٩٦٢م .

٤٠. المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنّي ، تحقيق عليّ النجديّ ناصف والدكتور عبد الحليم النجّار والدكتور عبد الفتّاح شلبي ،القاهرة لجنة إحياء التراث العربي ، ١٩٦٦هـ . ١٩٦٩م .

٤١. مشكل إعراب القرآن ، أبو محمّد مكّيّ بن أبي طالب حمّوش القيسيّ (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٣٩٥هـ . ١٩٧٥م .

٤٢. معاني القرآن ، الفرّاء أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجّار وعبد الفتاح شلبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٥٥هـ . ١٩٧٣م .

٤٣. معاني القرآن وإعرابه ، الزجّاج أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ (ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت عالم الكتب ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م .

٤٤. معجم التعريفات : علي بن محمد السيد شريف الجرجاني (ت : ٨١٦ هـ) ، تحقيق : محمد صدّيق المنشاوي ، دار الفضيلة ، د.ت .

٤٥. المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانيّ(ت:٥٠٢هـ)، تحقيق: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، الناشر: مطبعة نزار مصطفى الباز، د.ت

٤٦. مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريّا (٣٩٥ هـ) ، تحقيق : د. منشورات العطار ، الطبعة الأولى ٢٠١٤م

٤٧. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت : ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : د. محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي (القاهرة) ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤م .

٤٨. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد، بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)،تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي – جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي،الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.